ISSN: 2706-6495

# العلاقة الديناميكية بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي: تحليل قياسي باستخدام منهجية (Panel ARDL)

# The Dynamic Relationship between Entrepreneurial Performance and Economic Development in GCC Countries (An Empirical Analysis Using the Panel ARDL Methodology)

**إعداد: الباحثة/ رانية أنور الزارع**

طالبة دكتوراه تخصص اقتصاد، كلية الأعمال، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

E-mail: 431030104@imamu.edu.sa

**الدكتور/ رشدي الفقي**

أستاذ الاقتصاد المشارك، كلية الأعمال، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

E-mail: rafeki@imamu.edu.sa

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في أربع دول من مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر للفترة من (2006 إلى 2022). في البداية طورت الدراسة مؤشراً جديد ومتين للتنمية الاقتصادية (EDI)، من خلال تعديل مؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP's) ودمجه مع معدلات التوظيف والتضخم كمؤشرات رئيسية - إلى جانب المكونات التقليدية، مثل الإيرادات والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، لقياس التقدم الاقتصادي بشكل أفضل شمولاً. بعد ذلك، أُجري تحليل قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزعة لبيانات البانل (Panel ARDL) مع تقدير مجموعة المتوسط المجمعة (PMG)، وأظهرت النتائج علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين أداء ريادة الأعمال (المقاس بمؤشر ريادة الأعمال العالمي، (GEI)، وفعالية الحكومة (GOV)، والقيمة المضافة (AV) والتنمية الاقتصادية (EDI). وتؤكد اختبارات المتانة (Robustness Checks) المستندة إلى طريقتي (FMOLS وDOLS) هذه النتائج، مما يقدم انعكاسات مهمة على السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وهي تتجه نحو استراتيجيات تنويع اقتصاداتها، مثل رؤية المملكة 2030، مع التركيز على تحسين الحوكمة، وتعزيز الابتكار، وفي ضوء ما توصلت له الدراسة يوصي الباحثان بتعزيز البيئة المؤسسية في دول الخليج من خلال تحسين مؤشرات الحوكمة، وزيادة الشفافية، ومكافحة الفساد، ودمج سياسات ريادة الأعمال في الخطط الاقتصادية العامة، لا سيما تلك التي تُركز على القطاعات غير النفطية، وتعزيز التنسيق الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال.

**الكلمات المفتاحية:** أداء ريادة الأعمال، التنمية الاقتصادية، دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، مؤشر التنمية الاقتصادية، التحليل القطاعي.

ISSN: 2706-6495

# The Dynamic Relationship between Entrepreneurial Performance and Economic Development in GCC Countries (An Empirical Analysis Using the Panel ARDL Methodology)

**Rania Anwar Alzarie**

PhD student in Economics, College of Business, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

**Dr. Rochdi FEKI**

Associate Professor of Economics, College of Business, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

**Abstract:**

This research explores the relationship between entrepreneurial performance and economic development in in four GCC countries: Saudi Arabia, the UAE, Kuwait, and Qatar for 2006 to 2022. The research first develops a new, robust Economic Development Index (EDI), which modifies the UNDP's Human Development Index by incorporating employment and inflation as key indicators - alongside traditional components, such as revenue and health and education expenditure, to measure economic progress. Subsequently an econometric analysis using a Panel Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model with Pooled Mean Group (PMG) estimation shows that there is significant long-run positive relationship between entrepreneurial performance (as measured by the Global Entrepreneurship Index, GEI), government effectiveness, added value and economic development. These findings, confirmed by robustness checks based on FMOLS and DOLS methods, provide important policy implications for GCC countries as they embark on a journey of economic diversification strategy, such as Saudi Vision 2030, emphasizing governance improvement, innovation creation. In light of the study's findings, the researchers recommend strengthening the institutional environment in the Gulf countries by improving governance indicators, increasing transparency, combating corruption, integrating entrepreneurship policies into general economic plans, particularly those focused on non-oil sectors, and enhancing regional coordination among the GCC countries in the areas of innovation and entrepreneurship promotion.

**Keywords:** Entrepreneurial Performance, Economic Development, GCC Countries, Economic Development Index, ARDL Model, Sectoral Analysis

ISSN: 2706-6495

### 1.1. المقدمة:

تعد ريادة الأعمال محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، فهي لا تعزز الأنشطة الاقتصادية القائمة فحسب، بل تسهم أيضاً في تحفيز الابتكار، وتوفير فرص اقتصادية جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية. هذه العلاقة الديناميكية متعددة الأبعاد تشير إلى أن تحسين الأداء الريادي يمكن أن ينعكس إيجاباً على المشهد الاقتصادي للدول. وتؤكد الدراسات التجريبية باستمرار هذه الصلة الوثيقة؛ إذ تُعد ريادة الأعمال عاملاً رئيساً في دعم التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع (Akinwale وآخرون، 2020؛ Al-Yazidi، 2022؛ Kim وآخرون، 2022؛ Rosário، 2022)، كما أنها تعزز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي بشكل ملموس (Amorós وآخرون، 2012؛ Hamdan، 2019؛ Balawi، 2021؛ Ijieh، 2021؛ Roman & Rusu، 2021). إضافة إلى تأثيرها المتباين وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد (Doran، 2018؛ Ijieh، 2021؛ Rusu وآخرون، 2022). كما تعد ركيزة ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام (Wang، 2022؛ Dahri، 2024)، وتشكل محركاً للنمو من خلال توليد وظائف جديدة وتوفير فرص عمل إضافية (Kistanti & Prasetyo، 2020؛ Neumann، 2021).

ومع ذلك، فإن هذا الدور الديناميكي لريادة الأعمال لا يحدث تلقائيًا، بل يتأثر بدرجة كبيرة بحوكمة القطاع العام. فقد حظيت الحوكمة العامة في تحفيز ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، بطريقة غير مباشرة، باهتمام واسع. وتظهر العديد من الدراسات وجود إجماع واضح بشأن أهمية تدخل الحكومة في وضع السياسات التي تنشئ ظروفاً إيجابية لريادة الأعمال. وأشار Vavato وآخرون (2022) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي، بينما أوضح Onileowo (2024) النتائج الإيجابية للسياسات الحكومية الداعمة للأعمال الناشئة والتنمية الاقتصادية.

ولقد، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة تولي ريادة الأعمال اهتماماً متزايداً كجزء لا يتجزأ من استراتيجياتها لتنويع الاقتصاد وتعزيز النمو. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل الحاجة إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة وبناء اقتصادات مستدامة قائمة على المعرفة. وقد أظهرت بحوث في عدد من دول المجلس، بما فيها المملكة العربية السعودية (Akinwale وآخرون، 2020؛ Al-Yazidi، 2022) والإمارات العربية المتحدة (Balawi، 2021؛ Hamdan، 2019)، أن لريادة الأعمال علاقة قوية وإيجابية مع التنمية الاقتصادية. كما بينت هذه الدراسات قيمة ريادة الأعمال، لكنها أشارت أيضاً إلى الحاجة لتعزيز بعض المجالات للاستفادة الكاملة من إمكانات ريادة الأعمال. وإذا أرادت دول المجلس بناء منظومة ريادية ديناميكية وقابلة للاستمرار، فعلى حكوماتها أن تولي اهتماماً خاصاً فيما يلي: تحسين البيئة المؤسسية، وتسهيل الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق التدريب والتعليم، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. من خلال العمل على هذه الجوانب، تستطيع دول المجلس الاستفادة من أطرها المؤسسية وإنشاء منظومة ريادية موجهة نحو النمو، تستقطب المبتكرين من رواد الأعمال، وتدعم توليد الوظائف، وتحافظ على الثروة الاجتماعية بما يضمن الاستدامة بعد مرحلة النفط.

وعلى الرغم من أن ريادة الأعمال تُعد مجالاً بحثياً مهماً إلا أن الدراسات لا تزال محدودة في هذا الجانب نتيجةً لندرة البيانات وتعقيد طبيعة ريادة الأعمال وطرق قياسها (Kim وآخرون، 2022). ومن هنا، تتمثل مشكلة وهدف وأهمية الدراسة حسب الآتي:

**1.1. مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي والمتمثل بما هو مدى تأثير أداء ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر.

ISSN: 2706-6495

**2.1. الهدف الرئيسي لهذه الدراسة:** استكشاف العلاقة المباشرة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في أربع دول خليجية تُعد الأقل تناولاً بحثياً: السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر، وذلك خلال الفترة (2006–2022). وقد حققت هذه الاقتصادات أداءً ملحوظاً من حيث النمو الاقتصادي.

**3.1. أهمية الدراسة:** فهم العلاقة بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، حيث يمكن استخدام نتائج الدراسة لتحسين السياسات الاقتصادية للدول محل الدراسة ودول الخليج العربي، لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية

**الأهمية العملية:** لتحقيق الهدف الرئيسي من الدراسة، ستُطور هذه الدراسة مؤشراً جديداً ومتيناً للتنمية الاقتصادية (EDI)، يقوم على تعديل مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال دمج متغيري التوظيف والتضخم كعناصر أساسية إلى جانب المكونات التقليدية مثل الإيرادات والإنفاق على الصحة والتعليم، لقياس التقدم الاقتصادي. وسيتم بعد ذلك إجراء تحليل اقتصادي قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لبيانات البانل (Panel Autoregressive).

**4.1. مصطلحات الدراسة:**

**ريادة الأعمال:** تعددت التعريفات المتعلقة بريادة الأعمال، ومن أبرز الإسهامات في وضع تعريف شامل لهذا المفهوم كان للخبير الاقتصادي جوزيف شومبيتر، الذي عرفها بأنها: "عملية ابتكار وتطور طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية" (حمودة، 2021). وعرف هيسيلز ونودي (Hessels & Naudé, 2019) ريادة الأعمال بأنها "ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاعتراف بالفرصة، وتؤكد على أهمية المعرفة والمهارة كقدوة أساسية للريادة، والتي ستجلب الابتكار إلى السوق من خلال عملية ريادة الأعمال والتعلم". كما يصف ريادة الأعمال بأنها "نقطة التقاطع مع التنمية الاقتصادية".

**التنمية الاقتصادية:** تعددت تعاريف التنمية نتيجة تأثير فلسفة التعريف والأفكار المتباينة، بالإضافة إلى السياقات المكانية والزمانية المحيطة بالتنمية. تعرف التنمية الاقتصادية حديثاً بأنها تغير هيكلي يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل الحقيقي (الناتج القومي الحقيقي). بينما تتفق التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي في أن كلاهما يعني زيادة الدخل الحقيقي، إلا أنها تتطلب شرطاً إضافياً وهو التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي (Dawaba, 2018). زمن وجهة نظر شومبيتر وسويدبيرج ( Schumpeter & Swedberg, 2021) فإن التنمية الاقتصادية هي "سياسات أو أنشطة تسعى إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية ونوعية الحياة للمجتمع، مما يزيد من الكفاءة ويحفز إنشاء صناعات جديدة"، حيث يؤكد أن الابتكار والتقدم التكنولوجي هما المحركان الأساسيان للتنمية الاقتصادية.

**2. منهجية الدراسة وأدواتها:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبها النظري، وذلك لوصف المتغير المستقل (أداء ريادة الأعمال) والمتغير التابع (التنمية الاقتصادية)، من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة بصورة علمية، مما يتيح الوصول إلى تفسيرات منطقية مدعومة بالأدلة والبراهين، ويسهم في تحديد الأطر الدقيقة للمشكلة. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم توظيف المنهج الكمي القياسي لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، والمتمثل في قياس أثر أداء ريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية في كل من: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر. كما تهدف الدراسة بشكل خاص إلى تحليل العلاقة بين مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) والمتغيرات المستقلة وهي: مؤشر ريادة الأعمال العالمي(GEI) ، ومؤشر فاعلية الحكومة (GOV)، والقيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (AV) .

ISSN: 2706-6495

اعتمدت الدراسة في التحليل على بيانات ثانوية مستخرجة من قاعدة بيانات البنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية، ومعهد ريادة الأعمال العالمي، حيث شملت الفترة (2006-2022)، كما تم استخدام نماذج بيانات البانل(Panel Data Models) ، التي تجمع بين البعدين الزمني والمقطعي. ونظراً لأن العلاقات الاقتصادية لا تقتصر على التأثير الآني فقط، بل غالباً ما تتسم بوجود آثار تراكمية وتفاعلات زمنية، تم استخدام نموذج بيانات البانل الديناميكي(Dynamic Panel Data Model) ، لتحليل تأثير أداء ريادة الأعمال على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعكس الطبيعة الواقعية للعلاقات الاقتصادية.

### 1.2. حدود الدراسة:

**الحدود المكانية**: تشمل أربع دول من مجلس التعاون الخليجي: (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر).

**الحدود الموضوعية:** تم إجراء هذه الدراسة في عام 2025، وتركزت على موضوع أداء ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر. وقد تم اختيار هذه الدول الأربع نظراً لتوافر البيانات الكاملة للفترة (2006–2022)، فضلًا عن كونها تمثل الاقتصادات الأكبر في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي يعزز من جدوى دراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في هذه العينة.

**الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام 2006 إلى 2022م وذلك لعدة أسباب منها:

- **توفر البيانات**: تم اختيار عام 2006 كبداية للفترة نظراً لتوافر بيانات متسقة وكاملة لجميع المتغيرات محل الدراسة ابتداءً من هذا العام، بينما لم تتوفر بيانات سابقة بنفس الدقة والاستمرارية، حيث يمثل عام 2006 نقطة انطلاق لعدد من التحولات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية في دول الخليج.
- **حداثة البيانات**: تم التوقف عند عام 2022 باعتباره آخر عام تتوفر له بيانات منشورة وموثوقة بشكل كامل في قاعدة بيانات البنك الدولي، مما يضمن شمولية التحليل وحداثته.

## 3. الدراسات السابقة:

تكشف مراجعة الأدبيات الحالية عن علاقة معقدة بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، حيث تُعد ريادة الأعمال عنصراً حاسماً يُعترف به باستمرار كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وتشير النتائج أن ريادة الأعمال لا تعزز النشاط الاقتصادي فحسب، بل تُسهم أيضاً في توليد نشاطاً اقتصادياً إضافياً وابتكاراً من خلال تعزيز القدرة التنافسية. وتشير هذه الروابط إلى أن تحسين أداء ريادة الأعمال قد يؤدي إلى تحسين مماثل في التنمية الاقتصادية للدول.

**قدم دهري (2024)** مراجعة نوعية للأدبيات، شملت مقالات وأوراقاً بحثية منشورة في مجلات علمية ومؤتمرات مُدرجة في قاعدة بيانات Google Scholar خلال الفترة من 2010 إلى 2024. استكشفت الدراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والتعليم والموارد البشرية في سياق التنمية الاقتصادية. وأظهرت النتائج أن ريادة الأعمال لا تُعد فقط محركاً للتنمية الاقتصادية، بل تشكل أيضاً وسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يعود بالنفع الواسع على التنمية الاقتصادية. وهذا يعني أن اتباع نهج شامل يشمل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والسياسات الداعمة لريادة الأعمال، يُعد أمراً ضرورياً لتعزيز إسهام ريادة الأعمال في

التنمية الاقتصادية. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق نمو ناجح لريادة الأعمال مع تقليل العوائق أمام تأسيس الأعمال الجديدة، يتطلب انخراطاً فعالاً من الحكومات، والجهات التعليمية، ومنظمات القطاع الخاص، والمجتمع ككل.

وتدعم الأدلة التطبيقية هذه العلاقة. فقد وجد **إيجيه (2021)** علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، حيث ارتبطت المستويات الأعلى من ريادة الأعمال بمعدلات نمو أعلى للناتج المحلي. وبالمثل، درس **روسو ورومان (2021)** كيف تؤثر كفاءة ريادة الأعمال في الدول الأوروبية على التنمية المستدامة خلال الفترة من 2008 إلى 2022، باستخدام مؤشرات برنامج مؤشرات ريادة الأعمال التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-Eurostat Entrepreneurship Indicators) Programme، حللت دراستهما أثر أداء ريادة الأعمال على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج أن التغيرات في أداء ريادة الأعمال تعزز بشكل كبير من القدرة التنافسية الوطنية والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين تحسن أنشطة ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية.

كما درس **روسو وآخرون (2022)** العلاقة بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية للدول، مستخدمين بيانات بانل تغطي فترة 12 سنة لـ 27 دولة من دول الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت النتائج الدور المهم الذي يؤديه تحسن أداء ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي، كما أشارت إلى أن تأثير مؤشرات الأداء يختلف باختلاف مستوى التنمية في كل دولة. وتوفر هذه الدراسة دليلاً تجريبياً يدعم الحاجة إلى وجود أنشطة ريادية ذات أداء مرتفع لتعزيز التنمية الاقتصادية.

كما تمت دراسة دور الحوكمة في القطاع العام في دعم ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية. فقد قام **فافاتو وآخرون (2022)** بدراسة حوكمة القطاع العام لتحليل ريادة الأعمال في ثمانية اقتصادات كبرى (دول مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا) خلال الفترة من 2001 إلى 2018، وذلك لفهم كيفية تأثير السياسات الحكومية ومؤشرات ريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقات إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من: الأعراف الثقافية، والأنشطة الريادية في مراحلها المبكرة، والبنية التحتية، والضرائب، والبيروقراطية. كما كشفت النتائج أن المواقف الريادية الفردية قد تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من أن يكون أثرها إيجابياً. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن هذا الأثر السلبي للمواقف الريادية يمكن معالجته، ولكن ليس من خلال البيروقراطية أو الضرائب. وبشكل عام، أظهرت النتائج أن الولايات المتحدة وكندا تتمتعان بمعدلات عالية في تأسيس الأعمال، في حين تصدرت فرنسا من حيث الاهتمام العام بريادة الأعمال.

**وفي دراسة سجاد وآخرون (2020)** تم تحليل دور رائدات الأعمال في التنمية الاقتصادية على مستوى عالمي من خلال عينة تضم 69 دولة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. ركزت الدراسة على تأثير مشاركة المرأة في أنشطة ريادة الأعمال على دخل الأسرة والرفاهية المجتمعية، حيث أظهرت وجود علاقة إيجابية معنوية بين ريادة الأعمال النسائية والتنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر سلبًا على تقدم ريادة الأعمال النسائية. أما دراسة أخيميت وآخرون (2019)، فقد استخدمت بيانات بانل لـ 63 دولة خلال الفترة من 2006 إلى 2016 لتحليل تأثير الأبعاد الثقافية المختلفة على ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. تم قياس ريادة الأعمال باستخدام معدل كثافة دخول الأعمال، واستخدمت الدراسة طرق الانحدار العادية (OLS) ونموذج التأثيرات العشوائية .(REM) وجدت الدراسة أن الأبعاد الثقافية تؤثر بشكل ملحوظ على نشاط ريادة الأعمال،

مع اختلاف واضح بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المنخفض، حيث تسجل الدول ذات الدخل المرتفع معدلات ريادة أعمال أعلى بثلاثة أضعاف، مما يبرز أهمية السياق الثقافي في صياغة السياسات الاقتصادية. في دراسة أخرى، تناول مارتينيز-فييرو ورويز-نافارو (2016) بيئة ريادة الأعمال وعلاقتها بمراحل التنمية الاقتصادية عبر آراء 1259 خبيراً وطنياً من 67 دولة، وذلك باستخدام منهجية نوعية تعتمد على تحليل البيانات المفتوحة .(Open-ended) خلصت الدراسة إلى أن خصائص بيئة ريادة الأعمال والفرص والتحديات تختلف باختلاف مرحلة التنمية الاقتصادية للدولة، مما يتطلب تكييف السياسات بناءً على مستوى التنمية لتحقيق تأثير إيجابي مستدام.

من الجانب النظري، قدمت دراسة توما وآخرون (2014) نموذجاً يسلط الضوء على العوامل المؤثرة في العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، مستعرضة مفاهيم التنمية وريادة الأعمال ودورهما في تعزيز الأداء الاقتصادي. أكدت الدراسة على أهمية التقاليد والتعليم في دعم إمكانات ريادة الأعمال، كما أبرزت دور المؤسسات والسياسات الحكومية والإطار القانوني في تسهيل أو عرقلة المبادرات الريادية نحو التنمية الاقتصادية.

تجمع هذه الدراسات بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مؤكدين أن تعزيز ريادة الأعمال يتطلب نهجاً متكاملاً يأخذ في الاعتبار العوامل المؤسسية والثقافية إلى جانب السياسات الحكومية، لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في مختلف الدول والمراحل التنموية.

**من جانب آخر**، تؤكد الأبحاث باستمرار الدور البارز لريادة الأعمال في دفع عجلة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد قام **أكينوالي وآخرون (2020)** بتحليل أثر ريادة الأعمال والابتكار على النمو الاقتصادي في **المملكة العربية السعودية** خلال الفترة من 2005 إلى 2016. وأظهرت نتائجهم أن ريادة الأعمال وحدها كان لها تأثير إيجابي ومهم إحصائياً على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن الابتكار يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر وخصوصاً من خلال تأثيره على ريادة الأعمال.

وبالمثل أكدت دراسة **اليزيدي(2022)** دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. حيث تركزت الدراسة على مدينة جدة. وقد شملت جمع بيانات من استبيانات ومقابلات مع أربعين مديراً أو رائد أعمال أو من أصحاب العلاقة. وأثبت التحليل أن ريادة الأعمال لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في جدة، كما بين أن هناك مستويات مرتفعة من السلوك الريادي، بالإضافة إلى اهتمام ورغبة قوية من القادة في تطويره.

وقد قدمت الدراستان توصيات متقاربة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة. فقد أوصى **أكينوالي وآخرون** بتحسين الأطر التنظيمية، مثل زيادة نقل نتائج البحث والتطوير، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتوسيع نطاق التدريب على ريادة الأعمال بعد التعليم المدرسي، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص. وبالمثل، أوصت دراسة **اليزيدي** بزيادة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة المشاريع الناشئة، وتقديم حوافز مبتكرة مرتبطة بأداء المشروع ونجاحه. وتؤكد هاتان الدراستان معاً أهمية وجود بيئة داعمة واستثمارات استراتيجية لتحفيز الإمكانات الاقتصادية الكاملة لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

أظهرت **دولة الإمارات العربية المتحدة** أداءً قوياً في مجال ريادة الأعمال، مما مكنها من التمركز كاقتصاد رائد في الابتكار على مستوى العالم. وقد كشف تحليل **بلاوي(2021)** ، باستخدام مؤشر ريادة الأعمال العالمي، أن الأداء العام لريادة الأعمال في الإمارات يتجاوز المتوسط العالمي، على الرغم من وجود ضعف ملحوظ في "استيعاب التكنولوجيا."

**ومن جانب آخر**، أكدت دراسة **حمدان (2019)** التي حللت بيانات من عام 1996 إلى 2015 – على وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً لريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الإمارات. كما حددت الدراسة الدوافع الأساسية لريادة الأعمال في الدولة، وسلطت الضوء على المعايير الحاسمة لبناء نظام بيئي ريادي مزدهر. وتؤكد كلتا الدراستين الحاجة إلى مبادرات استراتيجية لتعزيز بيئة ريادة الأعمال في الإمارات. فقد شددت نتائج **حمدان** على ضرورة وجود استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الأنشطة الريادية، وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على:

- ترسيخ ثقافة مؤسسية تدعم ريادة الأعمال،
- توفير رأس المال الأولي لرواد الأعمال (بما في ذلك المنح، والدعم المالي، والقروض منخفضة الفائدة)،
- دمج ريادة الأعمال في جميع مستويات التعليم والتدريب.

كما أن معالجة القصور في "استيعاب التكنولوجيا"، كما أشار إليه **بلاوي**، يمكن أن يُعد عنصراً محورياً في هذه الاستراتيجية، مما يدعم مكانة الإمارات بين أكثر الاقتصادات ابتكارًا على مستوى العالم.

كما أثبتت دراسة **عبد السلام وزينال (2022)** أهمية دور الحوكمة والسياسات الداعمة في تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في دولة الكويت خلال الفترة 2012-2019. أكدت الدراسة على ضرورة تطوير وتحسين جودة الحوكمة، وتعزيز الدعم الحكومي، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تحديث وتطوير البنية التحتية المؤسسية والقانونية، من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أداء دور فاعل في التنمية الاقتصادية المستدامة. كما دعمت دراسة **(عبد الرحيم، 2024)** أهمية الحوكمة وتهيئة بيئة مستقرة سياسياً في دول مجلس التعاون الخليجي كعاملين أساسيين يعززان فاعلية الأنشطة الريادية في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، أوضحت دراسة ( **Ray,2023**) في دولة قطر باستخدام منهجية بحث مختلطة شملت التحليل الكمي والكيفي خلال الفترة 2008-2022، أن ريادة الأعمال تشكل عاملًا إيجابياً ومحورياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية. غير أن الدراسة أكدت وجود تحديات جوهرية، منها نقص الكفاءات البشرية المؤهلة، وصعوبة الحصول على التمويل، وضعف الثقافة الريادية، مما يستدعي اعتماد حوكمة فعالة وسياسات وطنية شاملة. وأبرزت الدراسة ضرورة صياغة استراتيجية وطنية متكاملة تعزز التعليم الريادي، وتعمل على تيسير الحصول على التمويل، بالإضافة إلى دعم الرقمنة والابتكار، وذلك بهدف تأسيس بيئة ريادية مستدامة تسهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في قطر.

### التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية من زوايا متعددة، مع تركيز متزايد على دور الحكومات والقطاع الخاص في دعم ريادة الأعمال وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي. اعتمدت العديد من هذه الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم هذا الدور، بينما استخدمت دراسات أخرى التحليل النوعي من خلال استخدام الاستبانات لتقدير العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، في السياقين الدولي أو العربي. كما استخدمت بعض الدراسات أساليب الاقتصاد القياسي، مثل نماذج الانحدار والتكامل المشترك، لتحليل هذا الأثر.

ومع ذلك، تفاوتت النتائج بين الدراسات، حيث اختلفت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية الاقتصادية، بدءً من الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط الدخل القومي ومؤشر التنمية البشرية، بينما المتعارف عليه لدى الاقتصاديين أن هناك اختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من هنا تظهر أهمية الدراسة الحالية كونها تسعى الى المساهمة في تغطية بعض النقائص البحثية من خلال اقتراح مؤشر مركب جديد للتعبير عن التنمية الاقتصادية.

## 4. البيانات والإطار المنهجي لتطوير مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI):

لتطوير مؤشر التنمية الاقتصادية المركب(EDI) ، استخدمنا الإجراءات الدقيقة التي اقترحها "الدليل الخاص ببناء المؤشرات المركبة: المنهجية ودليل المستخدم" (JRC-OECD-2005) . تم إعداد هذا الدليل من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالتعاون مع المركز البحثي المشترك (JRC) عام 2003، استجابة للاهتمام المتزايد من القطاعات الأكاديمية والإعلامية والسياسية في استخدام المؤشرات المركبة والحاجة إلى توجيه دولي في هذا المجال.

**أولاً:** تم جمع البيانات وبناء إطار نظري قوي، وهو ضروري لإرشادنا في اختيار المكونات وطريقة دمجها، وكذلك لتقييم مدى قابلية تطبيق المؤشر المركب بشكل عام. مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) الذي تم تطويره هو نسخة معدلة من مؤشر التنمية البشرية (HDI) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) بينما يركز مؤشر التنمية البشرية تقليدياً على ثلاثة أبعاد أساسية، فإن مؤشرنا يوسع هذا الإطار بإضافة بعدين إضافيين هما: التوظيف والتضخم. هذا النهج الأوسع يسمح بإجراء تقييم أكثر شمولية للتنمية الاقتصادية في سياق بحثنا المحدد.

**ثانيا:** تم تطبيع البيانات من خلال إعادة قياس(Re-scaling) كل من المؤشرات الفرعية المكونة له، بحيث تتراوح قيمها بين الصفر والواحد باستخدام القيم العظمى والصغرى لكل مؤشر. **ثالثاً:** تم القيام بعملية الوزن باستخدام طريقة الأوزان المرجحة المعتمدة على المركبات الأساسية لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية. **رابعاً:** تم التجميع مع الأخذ في الاعتبار الأوزان المحسوبة لكل من المؤشرات الفرعية

### أولاً: جمع البيانات لمكونات المؤشر المركب:

بُني مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) من خمسة أبعاد رئيسية هي: التضخم، التوظيف، الإنفاق الصحي، الإنفاق التعليمي، الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول (1): أبعاد (مكونات) مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) ومصادرها**

| الركن | المكونات | الوصف | المصدر |
|---|---|---|---|
| **التضخم (INF)** | معدل التضخم | نسبة الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة، مقاسه بمؤشر أسعار المستهلك. | WDI |
| **التوظيف (EMP)** | نسبة التوظيف إلى السكان | نسبة السكان في سن العمل الذين هم موظفون | WDI |
| **الإنفاق الصحي (GEH)** | الإنفاق الحكومي الصحي | مجموع الإنفاق الحكومي الجاري ورأس المال الموجه للصحة من الميزانيات والقروض والمنح والتأمين الصحي الاجتماعي | WDI |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الإنفاق التعليمي (GEE)** | الإنفاق الحكومي على التعليم | إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الإجمالي. | WDI |
| **الإيرادات (GDP)** | الناتج المحلي الإجمالي للفرد | الناتج المحلي الإجمالي مقسومًا على إجمالي عدد السكان | WDI |

**بعد ذلك**، تم التركيز على مسألة مهمة وهي البيانات المفقودة والقيم الشاذة، للمساعدة في تحديد وإدارة هذه القيم في مجموعة البيانات.

**الجدول (2): الإحصائيات الوصفية للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية الاقتصادية**

| GDP | GEE | GEH | EMP | INF | |
|---|---|---|---|---|---|
| 76457.823 | 3.9196496 | 3.7845319 | 71.1084 | 3.2274221 | Mean |
| 68827.45 | 3.1445324 | 3.6275179 | 73.5365 | 2.6794443 | Median |
| 145591.02 | 7.3308762 | 6.6462989 | 87.4610 | 15.050145 | Maximum |
| 47715.748 | 1.6944066 | 1.599962 | 45.3230 | -4.863278 | Minimum |
| 27799.167 | 1.9512465 | 1.4053867 | 12.40758 | 3.8088274 | Std. Dev. |
| 0.9933775 | 0.9353535 | 0.3494043 | -0.448215 | 1.0885743 | Skewness |
| 2.6798226 | 2.2016419 | 2.0428976 | 2.253629 | 4.598357 | Kurtosis |
| 11.474177 | 11.721275 | 3.9790725 | 3.855197 | 20.668377 | Jarque-Bera |
| 0.0032241 | 0.0028494 | 0.1367588 | 0.1454972 | 0.000033 | Probability |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

### ثانياً: تطبيع البيانات

تتمثل في **تطبيع المكونات المختارة لتكون ضمن مقياس مشترك**. تُعد هذه الخطوة ضرورية لضمان إمكانية المقارنة بين هذه المكونات ضمن المؤشر المركب، وتجنب مشكلة **"جمع التفاح مع البرتقال" (Nardo et al. 2005)**

وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة **(Re-scaling)** بوصفها طريقة التطبيع، حيث يتم تحويل المتغيرات إلى مقياس مشترك في النطاق (0، 1) ولملاحظة i في المكون j، تُستخدم الصيغة التالية:

$$y_{jt} = \frac{x_{jt} - min(x_{jt})}{max(x_{jt}) - min(x_{jt})}$$

**حيث:**

- $X^t$ قيمة المؤشر الفرعي
- $\max(X^t)$ و $\min(X^t)$ هما القيمة الصغرى والعليا للمؤشر $X^t$ الذي تعكسان المدى الممكن للمتغير (j)

### ثالثاً: ترجيح المتغيرات من خلال الأوزان (Weighting)

وهي مسألة حاسمة لكنها محل جدل منهجي كبير في بناء المؤشرات المركبة. فعلى الرغم من أن الأوزان تؤثر بشكل كبير في النتائج، إلا أنه لا توجد منهجية متفق عليها مسبقاً لتخصيص أوزان محددة لكل مؤشر فرعي.

**في هذه الدراسة**، استخدمنا تحليل المكونات الرئيسية (PCA - **Principal Component Analysis)** ) لتحديد الأوزان النسبية لمكونات المؤشر المركب .وتُعد هذه المنهجية شائعة الاستخدام لما تتميز به من مزايا متعددة، أبرزها تقليل احتمالات التحيز الذاتي والتلاعب في الأوزان.

يعتمد المبدأ الأساسي لتحليل المكونات الرئيسية (PCA) وكذلك تحليل العوامل (Factor Analysis) على استخلاص أكبر قدر ممكن من التباين الموجود بين المكونات باستخدام أقل عدد ممكن من العوامل وبالتالي، فإن بنية المؤشر المركب الناتج تصبح تمثيلاً مبنياً على الأبعاد الإحصائية للبيانات، وليس للأبعاد الأصلية لمجموعة البيانات. ونبدأ هذه المرحلة من خلال فحص الهيكل الارتباطي (الترابطي) للبياناتCorrelation Structure) ( ).

**الجدول (3): مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية الاقتصادية**

| Components | INF | EMP | GEH | GEE | GDP |
|---|---|---|---|---|---|
| **INF** | **1.000** | | | | |
| **EMP** | **-0.084** *(0.496)* | **1.000** | | | |
| **GEH** | **-0.354** *(0.003)* | **-0.435** *(0.002)* | **1.000** | | |
| **GEE** | **-0.02** *(0.880)* | **-0.93** *(0.000)* | **0.52** *(0.000)* | **1.000** | |
| **GDP** | **0.03** *(0.793)* | **0.81** *(0.000)* | **-0.64** *(0.000)* | **-0.67** *(0.000)* | **1.000** |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

تشير **مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)** لمكونات مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) إلى **العلاقات الخطية** بين كل من: التضخم (INF)، التوظيف (EMP)، الإنفاق على الصحة (GEH)، الإنفاق على التعليم (GEE)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

وقد أظهرت النتائج ملاحظتين مهمتين تُعززان من **جدوى استخدام تحليل المكونات الرئيسية:(PCA)**

- وجود **ارتباط سلبي قوي جدًا** بين التوظيف (EMP) والإنفاق على التعليم(GEE)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط **(-0.93)** بمستوى دلالة **(p = 0.000)**.
- وجود **ارتباط إيجابي قوي** بين التوظيف (EMP) والناتج المحلي الإجمالي(GDP)، بقيمة **(0.81)** وبنفس مستوى الدلالة **(p = 0.000)**.

كما وُجدت علاقات ارتباط **سلبية قوية** أخرى، بين:

- الإنفاق الصحي (HE) والناتج المحلي الإجمالي(GDP): **(-0.64)**
- الإنفاق على التعليم (GEE) والناتج المحلي الإجمالي(GDP): **(-0.67)** ، وجميعها ذات **دلالة إحصائية عالية (p = 0.000)**.

تشير هذه الارتباطات القوية والدالة إحصائياً إلى أن **تحليل المكونات الرئيسية (PCA) هو اختيار مناسب**، حيث إن الجزء الأكبر من التباين مشترك بين هذه المتغيرات، ويمكن نمذجته وتلخيصه في عدد أقل من المكونات الرئيسية.

**الجدول (4): الجذور الكامنة والتباين**

| Cumulative % | % Total Variance | Eigenvalues | |
|---|---|---|---|
| **60.620** | **60.620** | **3.031** | **F1** |
| **84.638** | **24.018** | **1.201** | **F2** |
| 94.208 | 9.570 | 0.479 | F3 |
| 99.684 | 5.476 | 0.016 | F4 |
| 100.0 | 0.316 | 0.016 | F5 |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

عادةً ما يتم اختيار العوامل (Factors) وفقاً لثلاثة معايير أساسية:

1. أن تكون القيم الذاتية (Eigenvalues) أكبر من الواحد الصحيح.
2. أن يكون مساهمة العامل الفردية في التباين الكلي أكبر من 10٪.
3. أن تكون المساهمة الكلية للعوامل المختارة في التباين أكبر من 60٪.

وفي هذه الدراسة، تبين أن أول عاملين اثنين فقط يستوفيان معيار القيمة الذاتية الأكبر من واحد. كما أن كلاً منهما، على حدة، يفسر أكثر من 10٪ من التباين الكلي، وتبلغ مساهمتهما المشتركة نحو 85٪ من إجمالي التباين.

بعد ذلك، تم تشكيل مصفوفة المكونات المستديرة (Rotation)من خلال استخدام طريقة "فاريمكس (Varimax) "بهدف تبسيط الهيكل البنيوي للمؤشر. ويُقصد بذلك تقليل عدد المؤشرات الفرعية التي ترتبط بقوة بعامل واحد، بحيث يُفضل أن يرتبط كل مؤشر فرعي بقوة مع عامل واحد فقط دون غيره.

**الجدول (5): مصفوفة المكونات المستديرة**

| الاوزان | Factor 2 | Factor 1 | المكونات |
|---|---|---|---|
| **0.216** | **0,933** | 0,090 | التضخم (INF) |
| **0.223** | -0,082 | **0,965** | التوظيف (EMP) |
| **0.143** | **0,618** | 0,613 | الإنفاق على الصحة (GEH) |
| **0.213** | -0,034 | **00,92** | الإنفاق على التعليم (GEE) |
| **0.205** | 0,154 | **0,885** | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

ISSN: 2706-6495

**رابعاً: تجميع البيانات:**

نقوم باحتساب الأوزان من مصفوفة المكونات المستديرة(Factor Loadings) ، وذلك وفقاً للنهج الذي اقترحه Nicoletti و Scarpettaو .Boylaud (2000) حيث يتم تجميع المؤشرات الفرعية ذات أعلى معاملات تحميل (بالقيمة المطلقة) في مؤشرات مركبة وسيطة(Intermediate Composite Indicators)

وكما هو موضح في الجدول (5)، فإن **المؤشر المركب الوسيط الأول** يتكون من:

- التوظيف (بوزن 0.965)
- الإنفاق على التعليم (بوزن 0.920)
- والإيرادات (بوزن 0.885)

أما **المؤشر المركب الوسيط الثاني** فيتكون من:

- التضخم (بوزن 0.933)
- والإنفاق على الصحة (بوزن 0.618)

وقد تم تعديل هذه الأوزان لتصبح مجموعها يساوي 1، كما هو موضح في العمود الأخير من الجدول (5)، وتم استخدام هذه الأوزان لاحقاً لحساب مؤشر التنمية الاقتصادية.(EDI)

**الشكل (1): مؤشر التنمية الاقتصادية**

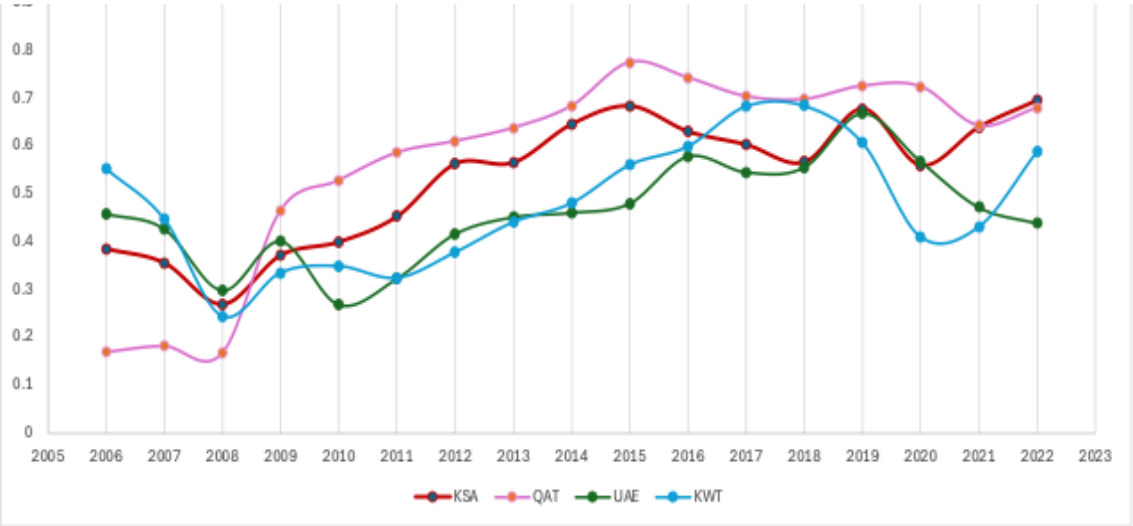


**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Excel**

يوضح الرسم البياني رقم (1) بوضوح المسارات المتباينة لمؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) في كل من المملكة العربية السعودية (KSA)، وقطر(QAT) ، والإمارات العربية المتحدة(UAE)، والكويت(KWT) ، خلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2022. بينما تظهر قطر زخماً واتساقاً واضحين في قيم مؤشر التنمية الاقتصادية، تسجل المملكة العربية السعودية انتعاشاً ملحوظاً واستقراراً في مسار المؤشر بعد فترة من التذبذب والانخفاض في قيمه خلال عامي 2008-2009.

ومع ذلك، واصلت المملكة في السنوات التالية أداءها القوي والمستقر نسبياً، مما أتاح لها الحفاظ على حضور بارز ضمن مشهد التنمية الاقتصادية في المنطقة.

### 5. متانة مؤشر التنمية الاقتصادية الجديد:

لضمان موثوقية وملاءمة المؤشر المركب، من الضروري إجراء تحليل كاف لمتانته. ويهدف هذا إلى التأكد من أن مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) يعكس بفعالية وموثوقية مستوى التنمية الاقتصادية في الدول المكونة لعينة الدراسة، وفقاً للطريقة التي تم بها بناؤه.

هناك عدة طرق لإجراء تقييم المتانة، من أبرزها:

- تحليل عدم اليقين (Uncertainty Analysis) ، الذي يدرس كيف تنتقل حالة عدم اليقين المرتبطة بالمكونات المختلفة عبر هيكل المؤشر المركب وتؤثر في قيمته.
- تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) ، الذي يفحص مدى مساهمة كل مصدر من مصادر عدم اليقين في التباين الكلي في النتائج.(Barbero et al, 2021; Saisana et al, 2005)

وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على منهجية تقييم المتانة التي اقترحها القرارة (2023)، والتي تستند إلى تقنية الغابة العشوائية (Random Forest Classification) التي اقترحها بريمان.(Breiman, 2001)

الهدف الرئيس من هذا التحليل هو تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات متميزة بناءً على الترتيب المستمد من مؤشر التنمية الاقتصادية.

- **المجموعة الأولى:** تمثل الدول ذات الكفاءة العالية **(Highly Efficient)** ، وتضم 17 حالة (دولة/سنة) تقع في الربع الأعلى من الترتيب.
- **المجموعة الثانية** :تُصنف كدول ذات كفاءة متوسطة **(Efficient)** ، وتشمل (34) حالة تقع في الربعين الثاني والثالث، أي في النطاق المتوسط.
- **المجموعة الثالثة** :تُعد دول منخفضة الكفاءة **(Inefficient)** ، وتضم (17) حالة تقع في الربع الأدنى.

بعد ذلك، تم تطبيق تقنية الغابة العشوائية لتصنيف الدول تلقائياً بناءً على المتغيرات الخمسة الأصلية **(مكونات المؤشر المركب).** ثم تم القيام بتقييم مدى توافق هذا التصنيف مع نتائج المؤشر المركب. وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم بعد ذلك، يتم تطبيق تقنية الغابة العشوائية لتصنيف الدول تلقائياً بناءً على المتغيرات الخمسة الأصلية (مكونات المؤشر المركب). ثم نقوم بتقييم مدى توافق هذا التصنيف مع نتائج المؤشر المركب. وقد تم تلخيص النتائج في الجدول رقم (6)

**الجدول (6): ملخص نتائج التصنيف حسب التجربة العشوائية** (Random Forest)

| التجربة العشوائية | عالي الكفاءة | كفوء | غير كفوء | خطأ التصنيف (%) |
|---|---|---|---|---|
| **عالي الكفاءة** | 15 | 2 | -- | 11.8% |
| **كفوء** | 1 | 33 | -- | 2.9% |
| **غير كفوء** | 1 | -- | 16 | 5.9% |
| **درجة الدقة الإجمالية: 94.1%** | | | | |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

حقق التصنيف دقة إجمالية بلغت **94.1%**. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدقة بلغت **88.2%** بالنسبة للدول المصنفة ضمن المجموعة الأولى، أي "عالية الكفاءة "(Highly Efficient) أما في المجموعة الثانية، والتي تضم الدول "متوسطة الكفاءة "(Efficient)، فقد تم تصنيف **32 حالة** بشكل صحيح. وفيما يخص المجموعة الثالثة، والتي تضم **17 حالة** تم تصنيفها على أنها "منخفضة الكفاءة "(Inefficient) بناءً على ترتيبنا لمؤشر التنمية، فقد تم تصنيف **16 حالة** منها بدقة، في حين أُعيد تصنيف حالة واحدة فقط ضمن مجموعة "عالية الكفاءة"، مما أدى إلى معدل خطأ بلغ **5.9%**.

تُؤكّد هذه النتائج أن مؤشر المركب الجديد للتنمية الاقتصادية يُنتج ترتيباً متيناً من الناحية الإحصائية.

## 6. النموذج القياسي (Econometric Model):

تتناول هذه الدراسة التطبيقية أثر أداء ريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2006 حتى عام 2022. وتهدف الدراسة بشكل خاص إلى تحليل العلاقة بين مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) والمتغيرات المستقلة وهي: مؤشر ريادة الأعمال العالمي(GEI)، ومؤشر فاعلية الحكومة(GOV) ، والقيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.(AV)

**ويتم تمثيل النموذج على النحو التالي:**

$$Log(EDI_{it}) = \beta_0 + \beta_1.Log(GEI_{it}) + \beta_2.Log(GOV_{it}) + \beta_3.Log(AV_{it}) + \varepsilon_{it}$$

**حيث**

**(i) = المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر**

**(t) = 2006 ..... 2022**

وقد تم الحصول على بيانات المتغيرات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية(WDI) ، بالإضافة إلى حسابات الباحثة.

**الجدول (7): وصف متغيرات النموذج القياسي**

| اسم المتغير | الرمز | التعريف | الوحدة | النوع | المصدر |
|---|---|---|---|---|---|
| **مؤشر التنمية الاقتصادية** | EDI | مؤشر مركب يقيس مستوى التنمية الاقتصادية | [0–1] | تابع | حسابات الباحث |
| **مؤشر ريادة الأعمال العالمي** | GEI | يمثله مؤشر كثافة الأعمال الجديدة (NB) الذي يعكس مستوى النشاط الريادي في الاقتصاد ومدى سهولة بدء الأعمال التجارية الجديدة. | [0–1] | مستقل | البنك الدولي |
| **مؤشر فاعلية الحكومة** | GOV | مؤشر مركب يقيس جودة الخدمات العامة، وكفاءة الجهاز الإداري واستقلاليته عن الضغوط السياسية | [0–1] | مستقل | البنك الدولي |
| **القيمة المضافة** | AV | مقياس لمساهمة المنتج أو القطاع أو المؤسسة في الاقتصاد الكلي | (% من الناتج المحلي الإجمالي) | مستقل | البنك الدولي |

**أولاً: اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross-sectional dependence) (CSD):**

يُستخدم الاختبار لتحليل التداخل والترابط بين المتغيرات محل الاهتمام عبر الدول المختلفة. قد ينتج هذا الترابط عن خصائص اقتصادية مشتركة أو صدمات محددة تؤثر على الدول بشكل مشترك. في حال تم تجاهل التبعية عبر المقاطع العرضية، فقد تتأثر خصائص المقدرات الإحصائية مثل عدم الانحياز (unbiasedness) والاتساق (consistency).

(Breusch & Pagan, 1980; Pesaran, 2004)

في هذه الدراسة، البُعد المقطعي (عدد الدول) أصغر من البُعد الزمني (الفترة الزمنية)، نستخدم اختبار Pesaran $CD_{LM}$ وPesaran Scaled LM المقترحان من قبل (Pesaran, 2004)، واختبار $LM_{adj}$ Breusch - Pagan الذي قدمه (Breusch and Pagan, 1980)، (أي أن البُعد الزمني في دراستنا أكبر من البُعد المقطعي) للتحقق من وجود تبعية عبر المقاطع العرضية بين المتغيرات.

**الجدول (8): اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (CSD) (variables in Log)**

| LnGOV | LnVA | LnGEI | LnEDI | All | الاختبار |
|---|---|---|---|---|---|
| 31.23755* | 57.0175*** | 54.7162*** | 45.1346*** | 43.1110*** | $CD_{LM}$ (Breusch-Pagan LM |
| 7.2854* | 14.7275*** | 14.0651*** | 11.2972*** | 10.7130*** | $LM_{adj}$ (Pesaran-scaled LM |
| 7.1604* | 14.6025*** | 13.9381*** | 11.1722*** | ---- | Bias-corrected scaled LM |
| 0.7572 | 7.3614*** | 7.3107*** | 6.5013*** | 6.3868*** | Pesaran CD |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

تُظهر نتائج اختبار الجدول (8) وجود ارتباط بين المقاطع في الدول محل الدراسة، مما يدفعنا إلى الاستنتاج بوجود تبعية عرضية بين الدول في عينتنا. وهذا يعني أن الصدمات الاقتصادية في دولة واحدة تؤثر على الدول الأخرى. وبالتالي، فإن اختبارات الجذر الأحادي من الجيل الأول، التي تتجاهل هذه التبعية، غير موثوقة. لذلك، نستخدم اختبارات الجذر الأحادي من الجيل الثاني، مثل اختبار CIPS لـ Pesaran (2007) ، التي تأخذ في الاعتبار التبعية العرضية والتغايرية بين الدول.

**ثانياً: اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (CIPS):**

لاختبار الفرضيات الصفرية لجذر الوحدة للسلاسل الزمنية المقطعية في ظل وجود ترابط بين المتغيرات، اقترح Pesaran (2007) اختبار يسمى (CIPS) وهو تطوير لاختبار ( Im-Pesaran-Shin). تقوم فكرة اختبار (CIPS) على تعديل انحدارات ديكي-فولر القياسية من خلال دمج المتوسطات المقطعية للمستويات المتأخرة والفروق الأولى في السلسلة الفردية، مما يوفر نتائج أكثر موثوقية وقدرة على التعامل مع الترابط المشترك بين الوحدات. يعتمد النموذج على صيغة ديناميكية تسمح باختلاف المعلمات بين الوحدات، مما يعكس الطبيعة غير المتجانسة للبيانات المقطعية الزمنية كالتالي:

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \beta_i . Y_{i.t-1} + \gamma_i . \bar{Y}_{t-1} + \delta_i . \Delta \bar{Y}_t + \varepsilon_{it}$$

**حيث:**

$Y_{i,t-1}$ هو المتوسط العام للمستويات المتأخرة عبر المقاطع (الوحدات)

$\Delta\overline{Y}_t$ هو الفرق الأول للسلسلة الفردية

واقتراح **(Pesaran 2007)** صيغة معدلة، وهي (CIPS)، كما عرف **(Gengenbach et al,2010)** (CIPS)على النحو التالي:

$$CIPS = \frac{1}{N}.\sum_{i=1}^{N} CADF_i$$

**حيث:**

$CADF_i$ يشير إلى إحصاء ديكي-فولر الموسعة عبر المقاطع للوحدة المقطعية رقم(i)

**الجدول (9): اختبار (CIPS) (variables in Log)**

| Intercept and trend | | Intercept | | None | | Variables |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Prob. | Statistic | Statistic | Statistic | Prob. | Statistic | |
| **Level** | | | | | | |
| *>=0.10* | -1.8922 | *>=0.10* | -1.4764 | *<0.01* | -3.6747*** | EDI |
| *>=0.10* | -2.0134 | *>=0.10* | -1.8930 | *>=0.10* | -1.0705 | GEI |
| *>=0.10* | *-0.5159* | *>=0.10* | -2.0392 | *<0.01* | -3.4933*** | VA |
| *>=0.10* | *-0.1034* | *>=0.10* | -1.6575 | *>=0.10* | -1.3497 | GOV |
| **First difference** | | | | | | |
| *<0.05* | -3.1846** | *>=0.10* | -2.0665 | *<0.01* | -2.0914*** | EDI |
| *<0.10* | *-2.8416**** | *<0.01* | -3.3086*** | *<0.01* | -2.7316*** | GEI |
| *>=0.10* | *-0.7514* | *>=0.10* | -1.9983 | *>=0.10* | -1.4403 | VA |
| *>=0.10* | *-1.7969* | *>=0.10* | -0.8922 | *<0.01* | -2.4008*** | GOV |

(***) . (**) and (*) denote the significance level at 1%. 5% and 10% respectively.

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار (CIPS) لجذر الوحدة في البيانات المقطعية. تشير النتائج إلى أنه يمكننا رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة للمتغيرين; القيمة المضافة (AV) والتنمية الاقتصادية (EDI) في النموذج بدون ثابت واتجاه، أي مستقرين في المستوى ومتكامل من الدرجة $(I_0)$ عند مستوى معنوية 1%. أما بالنسبة للمتغيرين الآخرين; فاعلية الحوكمه (Gov) وريادة الHعمال (GEI)، فهما مستقرين في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1% أي متكاملان من الدرجة الأولى $(I_1)$، مما يتطلب تحليل التكامل المشترك لدراسة علاقتهما طويلة الأجل.

### ثالثاً: اختبارات التكامل المشترك للبيانات الزمنية المقطعية:

تُستخدم اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل للكشف عن علاقات التوازن طويلة المدى بين المتغيرات غير الثابتة في مجموعات البيانات. الهدف الرئيسي لاستخدامها هو توفير اختبارات أكثر قوة من الناحية الإحصائية، مقارنة بتطبيق أساليب التكامل المشترك للسلاسل الزمنية التقليدية لكل وحدة على حدة.

**- اختبار التكامل المشترك لبيدروني:**

**اقترح بيدروني** (1999، 2004) سبعة اختبارات لكشف وإثبات العلاقات التوازنية طويلة الأجل. هذا الطريقة، عكس التحليل التقليدي للسلاسل الزمنية، حيث لا تقوم بتطبيع البيانات ولا تحدد عدد علاقات التكامل المشترك، بل تتحقق من وجود دليل على التكامل المشترك، تقسم الاختبارات إلى فئتين:

- **Panel statistics (داخل البعد)**: تشمل أربعة اختبارات **(ADF, PP, RHO, V)** تفترض تجانس معامل الانحدار عبر الوحدات ($P_i = p < 1 \; for \; all \; i$)
- **Group statistics (بين البعد):** تشمل ثلاثة اختبارات (ADF, RHO, PP) تفترض عدم التجانس بين الوحدات ($Pi < 1 \; for \; all \; i$)

**الفرضية الصفرية في جميع الاختبارات** تنص على عدم وجود تكامل مشترك $P_i = 1$

**- اختبار التكامل المشترك لكاو (1999):**

وهو اختبار يستخدم على نطاق واسع لفحص العلاقات طويلة الأجل في بيانات البانل، ويعتمد على مبادئ اختبارات جذر الوحدة ديكي-فولر (DF) والموسعة ديكي-فولر(ADF) يختبر هذا الاختبار بشكل خاص فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

**الجدول (10) :اختبار (Pedroni Cointegration)و(Kao)**

| Pedroni tests | | | |
|---|---|---|---|
| Between-Dimension (Group) | Within-Dimension (Panel) | | |
| Statistics | Weighted Statistics | Statistics | |
| 0.63228 | -0.78736 | -0.23334 | V-Statistic |
| -1.68135** | -0.45263 | 0.30959 | Rho-Statistic |
| -1.39022 | -1.98652** | -0.69581 | PP-Statistic |
| | -2.04157** | -0.56957 | ADF-Statistic |
| Kao test | | | |
| | Prob. | t-Statistic | ADF |
| | 0.0037 | -2.675444 | |

**(***) . (**) and (*) denote the significance level at 1%. 5% and 10% respectively**

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

اختبار التكامل المشترك لبيدروني قدم نتائج مختلطة. إذ أظهرت النتائج أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث من بين 11 إحصائية تشمل الأبعاد الداخلية والخارجية، فقط 3 إحصائيات تدعم وجود التكامل المشترك، في حين أن 8 إحصائيات ترفض وجود التكامل المشترك. أما نتائج اختبار كاو فأشارت إلى أن إحصائية ADF t كانت ذات دلالة عالية (-3.67544، القيمة الاحتمالية = 0.0037)، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وبناءً على هذه الأدلة القوية، تواصل الدراسة باستخدام طرق التقدير طويلة الأجل.

### رابعاً: تقدير نموذج الانحدار الذاتي الموزع للفجوات الزمنية المتباطئة لبيانات البانل (ARDL)

نجري إجراء التكامل المشترك باستخدام طريقة متوسط المجموعة الموحد (PMG) عبر نموذج الانحدار الذاتي الموزع في بيانات اللوحة الزمنية .(Panel ARDL) يلتقط هذا النموذج التأثيرات الديناميكية للمتغيرات المستقلة والتابعة المتأخرة، مما يدمج تأثيرها عبر الزمن بشكل فعال. من خلال تضمين عدد كافٍ من الفترات الزمنية المتأخرة لكلا المتغيرين، يعالج هذا النموذج الارتباط الذاتي في مصطلح الخطأ، مما يؤدي إلى تحسين أداء النموذج وتقليل التحيز.

وتشير تقديرات PMG إلى التجانس على المدى الطويل، بمعنى أن جميع المعاملات متساوية عبر القطاعات (الدول)، والتغاير على المدى القصير، بحيث قد تختلف المعاملات وتباينات الخطأ بين الدول. يتم اختيار أطوال الفترات الزمنية المتأخرة المثلى باستخدام معيار المعلومات لأكاكي(AIC) ، الذي يأخذ في الاعتبار جميع الأوامر الزمنية الممكنة لجميع المتغيرات ويختار أفضل نموذج.

تعرض نتائج التقدير للعلاقة على المدى القصير والطويل بين مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) والمتغيرات التوضيحية المختلفة؛ مؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEI)، مؤشر فاعلية الحكومة (GOV) ، والقيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (AV)، في الجدول (11)

**الجدول (11): نتائج تقدير (PMG) (1,1,1,1)**

| P-value | t-Statistic | Std. error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| **نتائج الأجل الطويل** | | | | |
| 0.0000 | 5.377029 | 0.037331 | 0.200727*** | Log(GEI) |
| 0.0003 | 17.34639 | 0.018068 | 0.313412*** | Log(GOV) |
| 0.0000 | 12.36153 | 0.00812119 | 0.100364*** | Log(AV) |
| **نتائج الأجل القصير** | | | | |
| 0.0003 | -3.901283 | 0.160283 | -0.625310*** | COINTEQ01 |
| 0.4547 | 0.753706 | 0.134868 | 0.101652 | DLog(GEI) |
| 0.0329 | 2.196942 | 0.149807 | 0.329118** | DLog(GOV) |
| 0.0004 | -3.778859 | 0.212231 | -0.801990*** | DLog(AV) |

**(***) , (**) and (*) denote the significance level at 1%, 5% and 10% respectively.**

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

**معامل مصطلح تصحيح الخطأ (Error-Correction Term)**

معامل مصطلح تصحيح الخطأ ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% ويحمل الإشارة الصحيحة (سالب). القيمة المقدرة له هي -0.6253، ما يعني أن حوالي 62% من الانحرافات عن التوازن طويل الأجل يتم تصحيحها في كل فترة.

- **العلاقة على المدى الطويل بين مؤشر ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية**

نلاحظ أنه على المدى الطويل هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية، بمعامل (0.200727) (القيمة الاحتمالية = 0.0000). وهو ما يشير إلى أن زيادة بنسبة 1% في مؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEI) ترتبط بزيادة تقارب 0.20% في مؤشر التنمية الاقتصادية (EDI) على المدى الطويل. يقيس مؤشر (GEI) النشاط الريادي وسهولة بدء الأعمال الجديدة، مع التركيز على الدور الحاسم لأنظمة ريادة الأعمال، بما في ذلك التمويل، الابتكار، والاستثمار في البحث والتطوير، كعناصر حيوية للتنمية الاقتصادية.

وهذه النتيجة تتماشى مع الرأي التقليدي الذي يعتبر ريادة الأعمال محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، وأن تعزيز بيئة ريادية قوية ضروري للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل في الدول محل الدراسة. وهذا يتوافق تماماً مع استراتيجيات التنويع في هذه الدول، حيث تعترف بشكل متزايد بريادة الأعمال كعامل رئيسي في توليد الوظائف، وتعزيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على القطاع العام وعائدات النفط.

مؤشر (GEI) الأعلى يدل على بيئة أفضل يمكن فيها بدء وتطوير الأعمال، مما يساهم في الازدهار الاقتصادي العام على المدى الطويل. وعليه فإنه بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، هذا يعزز حاجتهم للاستمرار في الاستثمار في تعليم رواد الأعمال، وتوفير الوصول إلى التمويل، وتوفير بيئة تنظيمية أكثر ملاءمة.

الأثر طويل الأجل لريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية: وهو أمر موثق في دراسات متعددة تبرز دور ريادة الأعمال في دفع التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية الوطنية التي تؤدي ريادة الأعمال إلى تأسيس شركات جديدة توفر فرص عمل، مما يقلل من معدلات البطالة. كما أن تحسين أداء ريادة الأعمال يُدخل منتجات وخدمات مبتكرة، ويعزز المنافسة، ويحسن كفاءة السوق (Proença & Soukiazis, 2022) . ويترتب على ذلك تحسين التنافسية الوطنية، كما هو واضح في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يؤدي ارتفاع النشاط الريادي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد(Rusu & Roman, 2021; Rusu et al., 2022) . وعليه فأن ريادة الأعمال ليست مجرد محرك للتنمية الاقتصادية، بل هي وسيلة مهمة لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية بشكل عام.(Dahri, 2024)

**- التأثير قصير الأجل لمؤشر ريادة الأعمال**

نتيجة مثيرة للاهتمام هي التأثير غير ذي الدلالة الإحصائية لمؤشر ريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية على المدى القصير، مما يشير إلى أن الزيادات الفورية في النشاط الريادي قد لا تؤدي إلى تحسن في مستوى التنمية الاقتصادية خلال الفترة قصيرة الأجل.

هذا يعد منطقياً، وذلك بسبب التأثيرات المتأخرة (Lagged Effects)، حيث تستغرق فوائد الشركات الجديدة (مثل: توليد الوظائف، الابتكار، وعائدات الضرائب) وقتاً لتظهر، إضافة إلى الزمن المطلوب لتوسع العديد من الشركات الناشئة وتحقيق تأثير اقتصادي ملموس، فضلاً عن احتمال أن تطغى المشاريع الحكومية الكبيرة على الأثر الفوري للأنشطة الريادية الناشئة على التنمية الاقتصادية العامة. ومع ذلك، تؤكد الأهمية القوية لمؤشر GEI على المدى الطويل أن هذه الجهود الريادية المستمرة تشكل اساساً للازدهار الاقتصادي المستقبلي.

- **العلاقة على المدى الطويل بين مؤشر فاعلية الحكومة على التنمية الاقتصادية:**

المعامل الإيجابي ذي الدلالة الإحصائية الأقوى على المدى الطويل لمؤشر (GOV) (0.313412)، القيمة الاحتمالية = 0.0003)، مما يعزز أهمية الحوكمة الفعالة للمؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدل يصل إلى 0.31% . ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه الحكومات في اقتصادات هذه الدول، فإن المؤسسات الحكومية الفعالة والشفافة، وسيادة القانون، وتنفيذ السياسات بكفاءة، تعد عناصر حاسمة. وتشير هذه النتيجة إلى أن تحسين فاعلية الحكومة من خلال: تقليل العوائق البيروقراطية، وتقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، والتنبؤ في السياسات، التأثير الإيجابي الملموس على تحقيق التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. كما تؤكد العديد من الدراسات على التأثير الإيجابي لـ "فاعلية الحكومة" في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي كمحرك ضروري لتحسين مناخ الأعمال والنمو والازدهار (Durguti et al., 2024; Al-Naser & Hamdan, 2021; Aufmann et al., 2005, 2010; Doing Business 2020)

**- التأثير قصير الأجل لمؤشر فاعلية الحكومة**

يظهر مؤشر فاعلية الحكومة تأثيراً إيجابياً قصير الأجل ذا دلالة إحصائية (0.329118، القيمة الاحتمالية = 0.0329)، مما يؤكد أن تحسينات فاعلية الحكومة تؤثر بسرعة وإيجابية على عملية التنمية الاقتصادية، وهذا مهم بشكل خاص للدول التي تملك حوكمة ديناميكية ومرنة تمكنها من التعامل السريع مع الفرص الاقتصادية والتحديات والإصلاحات، مما يعزز ثقة المستثمرين ويؤدي إلى فوائد اقتصادية سريعة، ومن ثم إلى تحقيق مكاسب اقتصادية سريعة. وهو ما يؤكد مجدداً أهمية الإصلاحات الإدارية المستمرة والتغيير في السياسات لتحقيق منافع اقتصادية سريعة.

- **العلاقة على المدى الطويل بين مؤشر القيمة المضافة (AV) على التنمية الاقتصادية:**

المعامل الإيجابي ذي الدلالة الإحصائية على المدى الطويل لمتغير القيمة المضافة **(0.100364، القيمة الاحتمالية = 0.0000)**، يشير إلى نمو بنسبة (0.10%) لكل زيادة قدرها (1 %) في القيمة المضافة (AV) داخل الاقتصاد. هذه النتيجة تعطي أهمية خاصة للدول محل الدراسة التي تسعى لتنويع اقتصاداتها، بعيداً عن تصدير المواد الخام فقط. فالانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، سواء كانت صناعية أو خدمية أو تكنولوجية، يخلق هياكل اقتصادية أكثر تعقيداً، مع معدلات إنتاجية أعلى وازدهار اقتصادي طويل الأجل. وتدعم هذه النتيجة السياسات التي تهدف إلى تحسين مستويات التنوع الصناعي، وتبني التقنيات المتقدمة، وزيادة مستويات رأس المال البشري.

**- التأثير قصير الأجل لمؤشر القيمة المضافة**

أظهرت النتائج أن أثر "القيمة المضافة" سلبي على المدى القصير، وهو ما يبدو متعارضاً مع التوقعات، مما يستدعي إلى إجراء دراسة متأنية خصوصاً في الدول محل الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة عوامل محتملة منها:

- أن إعادة الهيكلة الصناعية قد تؤدي إلى فقدان الوظائف وربما تباطؤ اقتصادي قصير الأجل أثناء إعادة تخصيص الموارد.
- أن الاستثمارات الكبيرة في الصناعات الجديدة كثيفة رأس المال، والمعدة لزيادة القيمة المستقبلية، قد لا تترجم مباشرة إلى مخرجات متناسبة في الوقت الراهن، مما يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- إذا افترضنا أن إعادة تخصيص الموارد بطبيعتها تسبب اختلالات، حيث يؤدي الانتقال من الأنشطة ذات القيمة المنخفضة مثل استخراج المواد الخام إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى مثل التصنيع والخدمات، إلى توليد اختلالات مؤقتة ناجمة عن تلك الاختلالات خلال عملية إعادة التخصيص.

### خامساً: اختبار المتانة: طريقتا (DOLS - FMOLS)

من أجل التحقق من صحة نتائج الأجل الطويل المستخلصة من نموذج متوسط المجموع المجمّع (PMG)، تم إجراء اختبار متانة من خلال إعادة تقدير النموذج باستخدام طريقتي المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) والمربعات الصغرى الديناميكية (DOLS).

تم تطوير أسلوب (FMOLS) بواسطة هانسن وفيليبس (1990) بهدف تقديم تقديرات مثالية لانحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل. وتقوم هذه الطريقة بتعديل طريقة المربعات الصغرى التقليدية لمعالجة فعالة لتأثيرات الارتباط الذاتي ومشكلة التداخل الداخلي بين المتغيرات المستقلة داخل نظام متكامل مشترك (Raihan، 2022).

أما طريقة (DOLS)، فهي تأخذ في الاعتبار طبيعة التكامل المختلط للمتغيرات المعنية في النماذج المتكاملة، مما يجعل تقديراتها قادرة على معالجة المشكلات الناتجة عن المتغيرات الداخلية المحتملة والانحيازات التي تظهر غالبًا في العينات الصغيرة. ومن المزايا البارزة لهذه الطريقة أن المصفوفات التكاملية التي تنتج عنها فعالة بشكل غير متزامن (Pattak وآخرون، 2023).

**الجدول (12): نتائج تقدير النماذج (PMG) (FMOLS) (DOLS)**

| DOLS | FMOLS | PMG | |
|---|---|---|---|
| 0.2139*** | 0.2611*** | 0.2007*** | **Log(GEI)** |
| 0.1552 | 0.7020*** | 0.3134*** | **Log(GOV)** |
| 0,5976*** | 0.2802*** | 0.1003*** | **Log(AV)** |

**المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews**

يتضح من نتائج الطريقتين الموضحتين بالجدول (12) أن اختبار المتانة يدعم عموماً نتائج الأجل الطويل، خاصة فيما يتعلق بمؤشر ريادة الأعمال (GEI) والقيمة المضافة (AV)، حيث كانت العلاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية للطرق الثلاثة. أما بالنسبة لتأثير فاعلية الحكومة (GOV) على المدى الطويل، فقد كان إيجابياً في جميع الحالات، إلا أن هناك بعض الحساسية بشأن دلالته الإحصائية، خصوصاً في طريقة (DOLS) ، مما يشير إلى أن هذا المتغير أقل متانة مقارنة بالمتغيرين الآخرين.

## 7. الخاتمة:

**أولاً**، استكشفت هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين أداء ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر خلال الفترة (2006–2022). وقد هدفت الدراسة أولاً إلى بناء مؤشر شامل للتنمية الاقتصادية(EDI) ، تم تطويره كنسخة معدلة من مؤشر التنمية البشرية الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال إضافة مؤشرات التوظيف والتضخم، بالإضافة إلى الإنفاق على الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم بناء هذا المؤشر وفقاً للمنهجية الصادرة من "الدليل المنهجي لبناء المؤشرات المركبة: منهجية ودليل المستخدم" الصادر عن (JRC-OECD, 2005).

**ثانيًا**، أجريت دراسة قياسية باستخدام نموذج قياسي لاستكشاف التأثيرات طويلة وقصيرة الأجل لأداء ريادة الأعمال: مؤشر ريادة الأعمال العالمي(GEI) ، وفعالية الحكومة، والقيمة المضافة على مؤشر التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ودولة

ISSN: 2706-6495

الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر خلال الفترة من 2006 إلى 2022. وقد أظهرت نتائج التقدير باستخدام نموذج **(ARDL)** بطريقة التجميع الوسيط **(PMG)** وجود علاقات إيجابية طويلة الأجل بين مؤشر التنمية الاقتصادية وجميع المتغيرات المستقلة الثلاثة المشار إليها آنفاً. حيث تبين أن زيادة بنسبة 1% في مؤشر GEI تقترن بزيادة تقدر بحوالي 0.20% في مؤشر التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، مما يؤكد أهمية وجود بيئة داعمة لريادة الأعمال كشرط أساسي لتحقيق النجاح. كما دعمت فعالية الحكومة وجود علاقة إيجابية قوية على المدى الطويل، مما يُبرز دور الحكومة الفاعل في تعزيز التنمية. وبالمثل، أظهرت القيمة المضافة معاملًا موجبًا ذا دلالة إحصائية **(0.100364)**، مما يدل على أهميتها في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد مع التأكيد أنها لا يمكن أن تكون العامل الوحيد المعتمد عليه.

**أما على المدى القصير**، فقد كان لتأثير فعالية الحكومة دلالة إحصائية إيجابية على التنمية الاقتصادية، في حين لم يظهر لمؤشر **(GEI)** تأثير معنوي في الأجل القصير. ويُشير هذا إلى أن الزيادة الفورية في النشاط الريادي قد لا تنعكس مباشرة في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية خلال نفس الفترة القصيرة، مما يسلط الضوء على أهمية الجهود الريادية كأداة طويلة الأجل. وتُعد هذه النتيجة ذات أهمية خاصة للدول التي شملتها الدراسة، لا سيما المملكة العربية السعودية، في ظل رؤية المملكة 2030. أذ تشير إلى أن السياسات المؤيدة لريادة الأعمال، وأن لم تحدث آثاراً فورية، فإن استمرارها وتطبيقها بشكل مستدام سيفضي إلى تأثيرات جوهرية طويلة الأجل على توليد الوظائف والابتكار وتنويع الاقتصاد.

**أما القيمة المضافة**، فقد أظهرت تأثيراً سلبياً غير تقليدي في الأجل القصير. وقد يُعزى هذا التأثير السلبي إلى بعض العوامل مثل التحولات الهيكلية في الاقتصاد، أو الاستثمارات الرأسمالية الكبرى ذات العوائد المؤجلة، أو الاختلالات الناتجة عن إعادة توزيع الموارد.

**أخيراً**، جاءت نتائج اختبارات المتانة باستخدام طريقتي (FMOLS) و (DOLS) لتؤكد نتائج الأجل الطويل، إذ كانت العلاقات إيجابية وذات دلالة إحصائية لكل من مؤشر ريادة الأعمال (GEI) والقيمة المضافة (AV) في الطرق الثلاثة. كما أن تأثير فاعلية الحوكمه (GOV) على المدى الطويل بقي إيجابياً في جميع الحالات، إلا أن دلالته الإحصائية كانت أقل استقراراً عند استخدام طريقة (DOLS).

## 8. التوصيات:

تقدم نتائج اهذه الدراسة عدة دلالات مهمة لدعم تحقيق أهداف الرؤى الاستراتيجية لدول محل الدراسة، ويمكن تلخيصها حسب الآتي:

1. تعزيز البيئة المؤسسية في دول الخليج من خلال تحسين مؤشرات الحوكمة، وزيادة الشفافية، ومكافحة الفساد. إذ تُعد هذه الإصلاحات ضرورية لتهيئة بيئة داعمة لريادة الأعمال المستدامة، وتُساعد في معالجة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال مثل البيروقراطية وغموض اللوائح والأنظمة، مما يُمكنهم من تطوير مشاريع أكثر استدامة ومتانة، وتعزز ثقة المستثمرين وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى منظومة ريادة الأعمال.
2. دمج سياسات ريادة الأعمال في الخطط الاقتصادية العامة، لا سيما تلك التي تُركز على القطاعات غير النفطية. يُساعد هذا الدمج الاستراتيجي على دفع عجلة التنويع الاقتصادي وزيادة المساهمات ذات القيمة المضافة، والانتقال نحو اقتصادات قائمة على المعرفة وأكثر مرونة واستدامة.

3. إعطاء أولوية لريادة الأعمال التقنية والابتكارية كخيار استراتيجي لتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل، بما يتماشى مع الأهداف التحولية لرؤية السعودية 2030 والرؤى المشابهة في دول الخليج الأخرى. ويُعد هذا التوجه محورياً في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ومتنوع، وقادر على المنافسة العالمية.

4. تعزيز التنسيق الإقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال، وتوحيد السياسات التمويلية والتنظيمية. مما يساعد في إنشاء سوقاً إقليمياً أكثر جذبًا للشركات الناشئة والمستثمرين، وزيادة القدرة التنافسية، وتمكين الاستثمارات عبر الحدود، وتعزيز التنويع الاقتصادي.

## 9. المراجع:

Akinwale, Y. O., Alaraifi, A. A., & Ababtain, A. K. (2020). Entrepreneurship, Innovation, and Economic Growth: Evidence from Saudi Arabia. In M. Bilgin, H. Danis, E. Demir, & U. Tony-Okeke (Eds.), *Eurasian Economic Perspectives* (Vol. 15/1). Springer, Cham.

Al-Naser, W., & Hamdan, A. (2021). The impact of public governance on economic growth: Evidence from Gulf Cooperation Council countries. *Economics and Sociology, 14*(5), 105–120.

Alqararah, K. (2023). Assessing the robustness of composite indicators: The case of the Global Innovation Index. *Journal of Innovation and Entrepreneurship, 12*(1), 61.

Al-Yazidi, R. B. A. (2022). The role of entrepreneurship in promoting economic development: A field study on a number of entrepreneurial projects in Jeddah. *Arab Journal of Management*.

Amorós, J. E., Bosma, N., & Levie, J. (2012). *Global entrepreneurship monitor 2012 global report*. Global Entrepreneurship Research Association.

Behera, D. K., Rahut, D. B., Haridas, H. T., & Tasneem, S. H. (2024). Public versus private health financing transition in low- and middle-income countries: Exploring the crowding-out effects. *The European Journal of Development Research*, 1–30.

Brancaccio, E., Gallegati, M., & Giammetti, R. (2022). Neoclassical influences in agent-based literature: A systematic review. *Journal of Economic Surveys, 36*(2), 350–385.

Breusch, T. S., & Pagan, A. R. (1980). The Lagrange Multiplier Test and its applications to model specification in econometrics. *Review of Economic Studies, 47*, 239–253.

Dahri, M. I., & Amory, J. D. S. (2024). The role of entrepreneurship in enhancing economic development: A literature review on the dynamic interaction between education and human resources. *Indo-MathEdu Intellectuals Journal, 5*(1), 1043–1055.

Durguti, B., Hoxha, I., & Krasniqi, F. (2024). Good governance and rule of law effect on GDP growth. *Journal of Liberty and International Affairs*.

Gengenbach, C., Palm, F. C., & Urbain, J. P. (2010). Panel unit root tests in the presence of cross-sectional dependencies: Comparison and implications for modelling. *Econometric Reviews, 29*(2), 111–145.

Hansen, B. E., & Phillips, P. C. B. (1990). Statistical inference in instrumental variables regression with I (1) processes. *Review of Economic Studies, 57*(1), 99–125.

Ijieh, S. O. (2021). Entrepreneurship, skill acquisition and economic growth. *UJAH: Unizik Journal of Arts and Humanities, 21*(3), 102–116.

Kao, C. (1999). Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data. *Journal of Econometrics, 90*(1), 1–44.

Kim, J., Castillejos, C., Jinjarak, Y., Park, D., Quising, P., & Tian, S. (2022). Entrepreneurship and economic growth: A cross-sectional analysis perspective. *SSRN Electronic Journal*.

Martínez-Fierro, S., Biedma-Ferrer, J. M., & Ruiz-Navarro, J. (2016). Entrepreneurship, and strategies for economic development. *Small Business Economics, 47*, 835–851.

Nardo, M., Saisana, M., Saltelli, A., & Tarantola, S. (2005). *Tools for composite indicators building*. Joint Research Centre, European Commission.

Neumann, R. (2021). Psychological resilience of entrepreneurs: A review and agenda for future research. *Journal of Occupational Health Psychology, 26*(4), 395–410.

Onileowo, T. T. (2024). Exploring the influence of government policy on entrepreneurship development. *British Journal of Multidisciplinary and Advanced Studies: Business and Management Sciences, 5*(1), 198–211.

Pattak, D. C., Tahrim, F., Salehi, M., Voumik, L. C., Akter, S., Ridwan, M., Sadowska, B., & Zimon, G. (2023). The driving factors of Italy's CO2 emissions based on the STIRPAT model: ARDL, FMOLS, DOLS, and CCR approaches. *Energies, 16*, 5845.

Pedroni, P. (2000). Fully modified OLS for heterogeneous cointegrated panels. *Advances in Econometrics, 15*, 93–130.

Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties. *Econometric Theory, 20*(3), 597–625.

Pesaran, M. H. (2007). A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence. *Journal of Applied Econometrics, 22*(2), 265–312.

Pesaran, M. H. (2008). General diagnostic tests for cross section dependence in panels. *CESifo Working Paper No. 1229*.

Proença, S., & Soukiazis, E. (2022). The importance of entrepreneurship on economic development: Evidence from the OECD countries. *European Conference on Innovation and Entrepreneurship, 17*(1), 1–10.

Prasetyo, P. E., & Kistanti, N. R. (2020). Human capital, institutional economics, and entrepreneurship as a driver for quality & sustainable economic growth. *Entrepreneurship and Sustainability Issues, 7*(4), 2575–2589.

Raihan, A., & Tuspekova, A. (2022). Role of economic growth, renewable energy, and technological innovation to achieve environmental sustainability in Kazakhstan. *Current Research in Environmental Sustainability, 4*, 100165.

Rosário, A. T., Raimundos, R. J., & Cruz, S. P. (2022). Sustainable entrepreneurship: A literature review. *Sustainability, 14*(9), 5556.

Roman, A., & Rusu, V. D. (2020). The nexus between entrepreneurship and economic growth: A comparative analysis of groups of countries. *Sustainability, 12*(3), 1186.

Vatavu, S., Dogaru, M., Moldovan, N. C., & Lobont, O. (2022). The impact of entrepreneurship on economic development through government policies and citizens' attitudes. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 35*(1), 1604–1617.

Wang, W. (2022). Toward economic growth and value creation through social entrepreneurship: Modelling the mediating role of innovation. *Frontiers in Psychology*, 3323.

World Bank. (2020). *Doing business 2020: Comparing business regulation in 190 economies*.

جميع الحقوق محفوظة © 2025، الباحثة/ رانية أنور الزارع، الدكتور/ رشدي الفقي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

**Doi:** http://doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.79.2